«يا بتشغّل الأسانسور .. يا بيهبطوا البناية»

كيف نؤسِّس لحرب أهلية جديدة؟

«إن المسلمين والمسيحيين يلتقون، بجميع طوائفهم، على عدد من المواقف المشتركة: الرغبة في المشاركة السياسية، وجوب احترام القانون بصرف النظر عن الموقف من الحكومة، عدم الموافقة على القول بأن سوريا ولبنان شعب واحد في دولتين.. كذلك يتوافقون، ما عدا السنة، على أن ثالوث الحكم يستبد بالبلاد.. وأكثر القضايا التي تباعدهم هي صلاحيات رئيس الجمهورية، وهوية لبنان، والمقاومة في الجنوب، وموضوع حزب الله».

هذه إحدى الخلاصات التي ينتهي إليها كتاب «الطلاب الجامعيون في لبنان واتجاهاتهم» الصادر في نهايات العام ١٩٩٨. وهي تعبّر عن اختلاف الطلاب اللبنانيين حول قضايا محسومة على مستوى السلطة ولا حوار حولها، واتفاقهم حول قضايا أخرى بعيدة عما تروّج له السلطة، إن في ممارستها أو في خطابها، ناهيك عن كون الانتماء الطائفي والمناطقي يشكل محددا أساسيا لمواقف الطلاب. كل ذلك لا يبدو مؤشرا إيجابيا لتجاوز الحرب الأهلية، إنما عامل مؤسس، ربما، لحروب جديدة.

جُزُر وتفاوتات

يشير الدكتور عدنان الأمين إلى كون «البلاد مقسمة إلى جزر قائمة بذاتها ومستقلة عن بعضها بعضا، وهذا شرط موضوعي للاستعداد لأي نزاع أهلي. فكل وسط جامعي يتكوّن من جمهور خاص، حيث الطلاب هم أبناء جماعة ومنطقة معينة، والأساتذة كذلك. والتخرج يؤدي الى العمل في منطقة واحدة وجماعة واحدة، وبالتالي، احتمالات الاتصال مغيبة خلال المرحلة الجامعية، وأيضا بعدها. هناك نوع من حلقة مفرغة تتغذى من نفسها ومن ضعف الطلاب الذي يقودهم الى الاندراج في الحسابات المحلية لبيئاتهم الخاصة».

ويضيف الأمين أن «الوضع هو أسوأ مما كان عليه في العام ١٩٧٥ لجهة بناء مساحة تفاعل بين أهل المجتمع. والاندماج الاجتماعي لا ينجز بوجود نخبة مندمجة في الجامعة الأميركية، إنما يجب أن يحدث ذلك على مستوى الطبقة الوسطى المتواجدة في سائر الجامعات. ولا يمكن أن يتحقق ذلك من دون وجود حرم جامع (Campus) للجامعة اللبنانية واتحاد طلابي يساهم في كسر العزلة وإيجاد مساحة تفاعل بين الطلاب».

لكن في ظل بقاء فكرة الحرم الجامعي غير منجزة، وتوزيع التراخيص الجامعية على الطوائف، يتضح أن «الدولة تعمد الى استرضاء القوى والجماعات كما هي قائمة، وهذه نقطة ضعف. فالدولة تصون وحدة البلاد من فوق من خلال الجيش، لكنها لا تقوم بمساهمة حقيقية لتوفير شروط وحدة مجتمعية. قد نُفهم أن يتم التركيز على الأمن والاقتصاد، لكن لا معنى للتنمية الحقيقية إذا ما بقي النزاع الأهلي مجمّرا».

لا يخفّف الدكتور أنطوان حداد من خطورة الجزر المناطقية الطائفية، لكنه يعتبر أن «خارطة التمايز الطائفي لم تعد «متطابقة» مع التمايز الطبقي. فطرد المسيحيين من جنة السلطة ترافق مع تقلص اقتصادي وديموغرافي كبير في صفوفهم، مما يجعل من الصعب لدى المسلمين أن يوجهوا تهمة الاحتكار أو الاستفراد للمسيحيين، كما يحد من طموحات هؤلاء الأخيرين نحو استعادة دور غابر. كل ذلك يشكل ضمانة سلبية لمنع تكرار حرب العام ١٩٧٥ للأسباب ذاتها.

لكن ذلك لا ينفي وجود «محرك قوي لحرب أهلية طبقية بسبب التفاوت المريع في توزع الثروة. ومن تعبيرات هذا التفاوت أن عدد الأسر اللبنانية التي لا تغطي حاجاتها يفوق الأربعين في المئة، والبطالة الجزئية أو الكلية تصل إلى ستين في المئة لدى الشباب، ومن أهم سماتها أنها بطالة متعلمين وحملة شهادات عليا. وكما هو معروف، فإن قدرة المتعلمين على الاحتجاج وتطوير أساليب عنفية لاحقة هي أكبر من قدرة غيرهم. لذلك، في بلدان أخرى كمصر أو الجزائر، نجد أن الحركات العنفية تضم عشرات ممن يحملون لقب مهندس».

ويضيف الدكتور حداد أن «فكرة التنمية كانت قائمة على قانون أن العلم هو مدخل الى الترقي الاجتماعي. وعندما يتوقف العلم عن تشغيل المصعد الاجتماعي فيما هناك من ينتظر على أبواب هذا المصعد، يا بتشغّل لهم الأسانسور يا بيهبطوا البناية». ويضاف الى ذلك ان لبنان «يملك واحدا من أسوأ الأنظمة الضريبية في العالم من حيث دورها الاجتماعي. فالضرائب عندنا تحفز التفاوتات بدلاً من السعي الى تحقيق المساواة».

طائفية وقوانين

إلام تقود تفاوتات كهذه؟ يرى الدكتور فواز طرابلسي ان «التدمرات الاجتماعية، إذا لم تجد قنوات تعبر فيها عن نفسها خصوصا في ظل التردي الكبير للحركات الاجتماعية التي يفترض بها أن تمثل اللبنانيين بما هم فئات اجتماعية كالاتحاد العمالي العام مثلا، يصبح التعبير محشورا في قناة المطالب الطائفية. والتجربة السياسية اللبنانية مليئة بعمليات الانتقال في التعبير عن التذمر الاجتماعي من حيزه الصريح المعلن الى حيزات أخرى».

من هنا، يضيف طرابلسي، «يمكن النظر إلى المسألة الطائفية بطريقة مختلفة واعتماد معالجة على صعيدين مختلفين. أولاً، المعالجة الاجتماعية، أي اعتماد السياسات الرامية إلى الإنماء المناطقي وتخفيف الفوارق الطبقية والاجتماعية. ومهما يكن الحكم النقدي بالإجمال على التجربة الشهابية، فإن سياساتها الاجتماعية والتنموية اسهمت في استخلاص دروس حرب العام ١٩٥٨، وفي تقليص التوتر الطائفي في البلاد. وثانيا، إفساح المجال أمام حساسيات مختلفة للطوائف لتعبر عن نفسها في إطار مجلس شيوخ طائفي تنتخبه الطوائف مباشرة ويمارس مقدارا من الرقابة على مجلس النواب الذي يجب أن يكون مجلسا يمثل اللبنانيين بما هم مواطنون».

فطرابلسي يعتبر ان «الفرضية الأساسية لنظام الطائفية السياسية هي فرضية وهمية قائمة إما على وهم الشراكة أو وهم التوازن. ففي ظل الجمهورية الأولى، تمت الشراكة الطائفية في ظل أرجحية مارونية مكرسة من خلال السلطات الواسعة لرئيس الجمهورية.. ثم جاء الطائف ببدعة تزويد البلاد بثلاثة رؤساء، وقد دلت تجربة تطبيقه الى الآن ان العلاقة بين هؤلاء الرؤساء الثلاثة عنصر خلخلة في بناء الدولة أصلا، وأنها لم تتم مرة إلا بارجحية أحد هذه المراكز على المركزين الباقيين.. هو نظام طائفي بالإسم، إنما يضمر أشكالا من الإجحاف المستمر لجيوب أو أقليات طائفية في كل منطقة، عدا عن كونه نظاما من التزوير الكامل لصالح اللبنانيين..».

هذا التزوير يجد تعبيراته في عدد من القوانين التي لا تحقق المساواة بين اللبنانيين، ولا تنمي المشاركة الشعبية والمحاسبة. فالقانون، حسب الدكتور نواف سلام، كما النظام السياسي، يحول دون قيام مواطنية لبنانية. و«المشكل الأساس هو قانون الانتخاب لجهة اللامساواة بين تمثيل المناطق اللبنانية المختلفة وبين القيمة الاقتراعية المتباينة التي يعطيها للبنانيين بين دائرة وأخرى. والإهم من كل ذلك، ان القانون ما يزال أساسه الوحيد هو الانتماء المذهبي الطائفي المناطقي، والذي يغلب في عملية الخيار العوامل التقليدية من ولاءات محلية أو فئوية».

ويدعو سلام الى العمل من داخل النظام السياسي، وبالحدود الدنيا التي أجازها الطائف، من أجل «اعتماد وتحصين الهيئات الجديدة كالمجلس الدستوري والمجلس الاقتصادي الاجتماعي التي يجب ألا تدخل إليها سوى معايير الكفاءة والتمثيل المهني القطاعي. وما المعركة التي خيضت حول رئاسة المجلس الاقتصادي الاجتماعي إلا لمنع قيام سابقة ممكن أن يتأسس عليها عرف الرئاسة للروم الكاثوليك». يضاف الى ذلك «اتخاذ الإجراءات الكفيلة بتحقيق استقلالية القضاء، وإزالة الأحكام التمييزية ضد المرأة، وإلغاء المعايير الطائفية في الوظائف لما فيها من تمييز ضد الأقليات والكفاءات الوطنية، وتشكيل الهيئة الوطنية لإلغاء الطائفية».

ويشير سلام إلى كون «القانون يسمح لقوى المجتمع المدني أن تنتظم حتى تصبح فاعلة عن طريق إنشاء جمعيات، نقابات، نواد، وأحزاب. اليوم، الشكل الذي ينفذ فيه القانون يحور مفهوم العلم والخبر إلى نوع من الترخيص المسبق الذي يعطي دورا استنسابيا كبيرا لوزارة الداخلية، ويمنع قيام تجمعات توعية جديدة فيما تعطى «التراخيص» للجمعيات العائلية والنوادي المحلية وكل ما يتعلق بالمجتمع الأهلي على حساب المدني».

غياب الحوار

كان يمكن للإعلام أن يؤدي دورا فاعلا في هذا المجال. لكن «الصحافة التي تكشف وتفضح وتفتح اللعبة السياسية المقفلة غير موجودة»، حسب الدكتورة نهوند القادري، «ويعود ذلك الى كون الصحافي غير محصن نقابيا وغير محمي، مما يجعله يدخل في لعبة التواطؤ مع المسؤول عنه ومع السياسي.. ويتفاقم هذا الوضع بسبب قانون الإعلام الذي يجعل من الحصول على امتياز أمرا محصورا بالورثة والأغنياء، والذي وزع تراخيص المحطات التلفزيونية على أساس محاصصة تداخل فيها العامل الطائفي بالسياسي بالمادي. وهذه العوامل الثلاثة، حين تجتمع، ينتج عنها التحكم الكامل».

وتضيف القادري: «الإعلام ينطلق من المجتمع ليصب فيه، فإن كل ما يستطيع فعله هو إعادة إنتاج ما هو قائم. وإذا كانت الطائفية والانقسامات موجودة، فالإعلام يزيدها أو يخفف منها». ويبدو أن المواصفات الإعلامية اللبنانية تعمل في الاتجاه الأول لأسباب كثيرة منها القانون «وعدم احترام نسبة الملكية الطائفية في التلفزيونات» «واعتماد التعيين في تشكيل المجلس الوطني للإعلام» وغياب النقابات «التي تؤسس لأدبيات مهنة».

«لا حوارات سياسية على الشاشة»، تقول القادري، «مجرد لغة خشبية. دائرة تدور حول نفسها. الأشخاص يتكررون. المواضيع تتكرر. والبرامج التي كان من المفترض بها أن تخرج كبت المجتمع، تحولت الى مبارزة بين المجموعات حيث تشغل كل مجموعة حيزا لها في البرنامج وتشاهد نفسها من خلاله». لكن الخطورة ليست في البرامج السياسية لأن «إيديولوجيا الشردمة لا تمر عبر برامج كهذه حيث يجهز المشاهد دفاعاته، إنما عبر البرامج الأخرى حيث تدخل الأفكار الجاهزة بشكل لا شعوري».

يوصي كتاب «الطلاب الجامعيون في لبنان واتجاهاتهم» بأن «بعض بنود اتفاق الطائف هي موضع خلاف بين الطلاب المسلمين والمسيحيين وربما أيضا بين كثير من المواطنين المسلمين والمسيحيين، مما يستدعي حوارا صريحا حول هذه المسائل بين ممثلين عن شرائح اجتماعية متنوعة من المجتمع اللبناني بدءاً بالطلاب، لأن الطائف يمثل الدستور الحالي للدولة الذي لا يجوز أن تبقى بنوده، ولو بعض منها، موضع خلاف شديد بين اللبنانيين».

فسحة الحوار هذه ما زالت غائبة عن الإعلام والجامعات في ظل وضع اقتصادي وقوانين وسياسات تجتمع كلها لترسخ انقسامات المجتمع. وفي ١٣ نيسان اليوم، أصدر طلاب القوات اللبنانية ملصقا يحمل شعار: «نتحاور معاً أو يتحاربون بنا»، ربما كان علينا أن نملك الجرأة للقول: «نتحاور معاً أو نتحارب».

خالد صاغية